تأخير الخبر وتقديمه

وَالأَصلُ في الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّرُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا الأَصلُ تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ؛ ذلك لأنّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف .

شرط جواز تقديم الخبر

يجوز تقديم الخبر إذا لم يَحْصل بتقديمه لَبْسٌ ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، ونحو : قائمٌ أبوه زيد ، وأبوه مُنطلق زيدٌ ، وفي الدار زيدٌ ، وعندك عمرو .

مذهب البصريين ، والكوفيين في مسألة تقديم الخبر

مذهب البصريين : جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذالم يحصل لُبْسٌ .

ومذهب الكوفيين : عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مفرداً ،أو جملة. هذا ما ذكره ابن الأنباري في (الإنصاف) عن علماء الكوفة . فمنع الكوفيون

التقديم في نحو: زيدٌ قام أبوه منطلق.

والحقّ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

" وجَوَّزوا التقديم إذ المضررا " فتقول : قائمٌ زيد . ومنه قولهم : مَـشْنُوعٌ مَـنْ يَشْنُوكُ . فمشنوع : خبر مقدم ، ومَنْ : مبتدأ مؤخر .

ونقل ابن الشّجري الإجماع من البصريين ، والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح . وذكر ابن عقيل أنّ بعضهم نقل الإجماع من البصريين ، والكوفيين على جواز تقديم الخبر في نحو : في داره زيدٌ .

قال الشاعر:

قَدْ تَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ وَبَاتَ مُنْتَشِباً في بُرْثُنِ الأَسدِ

وقال الآخر:

إلى مَلِكِ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبِ أَبُوهُ وَلاَ كَاتَتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهُ

الشاهد في البيتين السابقين ، و وجه الاستشهاد فيهما

الشاهد في البيت الأول: قَدْ تَكلَتُ أُمُّه مَنْ كنت واحده. وجه الاستشهاد: قدّم الشاعر الخبر، وهو جملة (قد تكلت أمُّه) على المبتدأ الاسم الموصول (مَنْ) مع أن في جملة الخبر ضمير، وهو (الهاء) في أمّه يعود إلى المبتدأ المتأخر، وسهّل ذلك أن المبتدأ وإن وقع متأخراً فهو بمنزلة المتقدم في اللفظ ؛ لأن رتبته التقدم على الخبر.

الشاهد في البيت الثاني: ما أمُّه منْ مُحَارب أبوه.

وجه الاستشهاد: قدّم الشاعر الخبر، وهو جملة (ما أمُّه من محارب) على المبتدأ (أبوه). وهذان شاهدان على جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ.

.....

مواضع تأخير الخبر وجوبا

فَ امْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُرْآنِ عُلَرْفًا وَنُكُرًا عَادِمَيْ بَيَانِ كَلَا الْفَعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لاَمِ ابْتِدَا أَوْ لاَرْمِ الصَّدْرِكَمَنْ لي مُنْجِدَا أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لاَمِ ابْتِدَا

أحكام الخبر بلحاظ تقديمه على المبتدأ ، وتأخيره عنه .

للخبر بهذا الاعتبار ثلاثة أحكام ، هي :

١ - جواز تقديم الخبر ، وتأخيره . (وقد سبق ذكرُه) .

٢ - وجوب تأخيره . ٣ - وجوب تقديمه .

المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر .

يجب تأخير الخبر في مواضع كثيرة منها:

١ - أن يكون كلٌ من المبتدأ ، والخبر معرفة ، أو نكرة يصلُحُ كلٌ واحد منهما أن
يكون مبتدأ ، ولا مُبيّن للمبتدأ من الخبر ، نحو : زيدٌ أخوك ، ونحو :

أكبر منك سنّا أكثر منك تجربة . ففي هذين المثالين لا يجوز تقديم الخبر ؟ لأتك لو قدمته فقلت: أخوك زيدٌ ، أو : أكثر منك تجربة أكبر منك سنّا ، لكان المقدم مبتدأ ؛ لأنهما متساويين في التعريف، والتنكير ولا دليل يدّل على أنّ المتقدّم هو الخبر . وهذا هو المراد من قول الناظم: " عادميْ بيان " فإذا وُجد دليل يدل على أنّ المتقدّم خبر جاز تقديمه ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة .

في هذا المثال يجوز تقديم الخبر أبو حنيفة ؛ لأنه معلوم أنّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبى حنيفة لا العكس . ومنه قول الشاعر :

بنُ ونَ ابنُ و أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِد . فقد قدّم الشاعر الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) مع تساوي المبتدأ ، والخبر في التعريف ؛ وذلك لوجود دليل يدل على الخبر ، هو : أنَّ المراد هنا تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم لا العكس .

٢ - أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، نحو : زيد قام . فالفعل (قام) وفاعله الضمير المستتر خبر عن زيد . ولا يجوز في هذه الحالة تقديم الخبر ؛ فلا يُقال : قام زيد ؛ لأن (زيد) في هذه الحالة يكون فاعلاً لا مبتدأ مؤخراً . ويجوز التقديم عند بعض العلماء إذا كان الفاعل ظاهراً ، نحو : قام أبوه زيد . ويجوز كذلك عند بعضهم تقدم الخبر في نحو : الزيدان قاما . وقد سبق ذكر الخلاف في هاتين المسألتين وبناء على هذا الخلاف أنكر ابن عقيل على ابن مالك قوله بوجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وفهم ذلك من قوله : " كذا إذا ما الفعل كان الخبرا " .

٣- أن يكون الخبر محصورًا بإنما ، أو إلا ، نحو : إنّما زيدٌ قائمٌ ، ونحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وهذا هو المقصود من قول الناظم : " أو قصد استعماله مُنْحَصرًا "

فلا يجوز في هذين المثالين تقديم (قائم) على (زيد) لأن الخبر قائم محصور في المبتدأ.

٤ - أن يكون خبرًا لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء ، نحو: لزيدٌ قائمٌ . فلا يجوز :
قائمٌ لزيدٌ ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام .

٥- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية، نحو : مَنْ لي مُنجدا ؟ فَمَنْ : اسم استفهام مبتدأ . ولا يجوز تقديم الخبر (لي منجدا) عليه ، ونحو : أيُّ رجل تُصاحبْه أصاحبْه ، ونحو : كم مجاهدين ماتوا في سبيل الله . ففي هذه الأمثلة جميعًا لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأن له الصدارة .

قال الشاعر:

فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

وقال الآخر:

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

الشاهد في البيتين السابقين ، و وجه الاستشهاد فيهما

الشاهد في البيت الأول: إلا بك النصر، وإلا عليك المعوّل.

وجه الاستشهاد: قدّم الشاعر الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذًا.

وأصل الكلام: هل يرتجي النصرُ إلا بك ؟ وهل المعوَّلُ إلا عليك ؟

الشاهد في البيت الثاني : خالي لأَنت .

وجه الاستشهاد: قدّم الشاعر الخبر شذوذًا على المبتدأ المتصل بلام الابتداء، والأصل: لأنت خالي. ويجوز أنه أراد (لخالي أنت) فأخّر اللام إلى الخبر ضرورة. ويجوز أن يكون أصل الكلام (خالي لهو أنت) فخالي: مبتدأ أول، وهو: مبتدأ ثانٍ، وأنت: خبر للمبتدأ الثاني فَحَذَف الضمير (هـو) فاتـصلت اللام بخبره.

مواضع تقديم الخبر وجوبا

وَنَحْوُ عَنْدِى دَرْهَمٌ وَلَى وَطَرْ كَنَدَا إِذَا عَسَادَ عَلَيْهِ مُصَمْمُ كَذَا إِذَا عَسَادَ عَلَيْهِ مُصَمْمُ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيسرا وَخَبَسرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدا

مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ مُمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرا كَمَا لَنَا إِلاَّ اتّبَاعُ أَحْمَدا

المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر يقدّم الخبر وجوبا في المواضع الآتية :

1 - أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوِّغ إلا تقدُّم الخبر ، والخبر ظَرفٌ ، أو جارٌ ومجرور ، نحو : عندي در همٌ ، ونحو : لي وطررٌ . وأجمع النحاة ، والعرب على منع تأخير الخبر في مثل هذين المثالين ، فلا يصح : درهم عندي ، ولا: وطررٌ لي . فإن كان للنكرة مسوِّغ جاز تقديم الخبر وتأخيره ، نحو : رجلٌ ظريفٌ

عندي ، ويجوز : عندي رجلٌ ظريف ؛ لأن النكرة موصوفة .

٧ - أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو: في الدار صاحبُها ، فلا يجوز تأخير الخبر في مثل هذا المثال ؛ لئلا يعود الصمير على متأخر لفظاً وررُتبة ، فلو قلنا : صاحبها في الدار ، لعاد الضمير (الهاء) في المبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز . ومثله قولهم: على التّمرة مثلُها زُبْدًا . فالضمير (الهاء) في مثلها يعود على جزء من الخبر لا على الخبر كله ، وهذا هو

محل اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في قوله: " كذا إذا عاد عليه مصمر " يقول ابن عقيل : فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة ؛ لأن مفهومها أن الضمير يعود على الخبر كلّه لا على جزء منه .

٣- أن يكون الخبر له صدر الكلام ، نحو : أين من علمتُهُ نصيرًا ؟ فأين : خبر مقدم ، ومن الموصولة : مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تأخير الخبر ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

٤- أن يكون المبتدأ محصورًا ، نحو : مالنا إلا إتباع أَحْمَد . تقدَّم الخبر (لنا)
وجوباً ؛ لأن المبتدأ (اتباع) محصور بإلا . ومنه قولك : إنما في الدار زيد .

المراد من قولهم: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر. في قولنا: في الدار صاحبها، الخبر هو: الجار مع مجروره، والصمير في المبتدأ (صاحبها) عائد على المجرور وحده (الدار) فهو بذلك عائد على بعض الخبر لا على الخبر كله.

قال الشاعر:

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَنِي حَلِي وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْن حَبِيبُهَا

الشاهد في البيت السابق ، ووجه الاستشهاد فيه

الشاهد: ملء عين حبيبُها.

وجه الاستشهاد: قدَّم الشاعر الخبر

(ملء عين) على المبتدأ (حبيبها) ؛ لأن المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على المضاف إليه (عين) المتصل بالخبر، ولو تقدم المبتدأ لعدد الصمير على متأخر لفظًا ورُتبة.

الفرق بين المثالين الآتيين:

١ - ضَرَبَ غَلاَمُهُ زيدًا ٢ - صَاحبُهَا في الدَّار .

ذكر ابن عقيل أن العلماء اختلفوا في جواز (ضربَ غلامُهُ زيدًا) مع أن الصمير في (غلامه) عائد على (زيد) وهو متأخر لفظاً ورتبه، ولم يختلف العلماء في عدم جواز (صاحبها في الدار) والسبب في جواز الأول: أنَّ ما عاد عليه

الضمير ، وهو (زيدًا) وما اتصل به الضمير ، وهو (غلامه) اشتركا في العامل (ضرب).

أما المثال الثاني :فإنَّ العامل فيما اتصل به الضمير وما عدد عليه الصمير هو مختلف؛ لأن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، والعامل فيما عاد عليه الضمير هو حرف الجر (في).